# تحدّ جديد لتركيا: الحرب الأهلية في سوريا

نورشين أتاش أوغلو غوناي

باحثة سياسية

## ملخص

أفعمَ الربيع العربي مجموعة متنوعة من التحولات في الشرق الأوسط بالزخم. وعلى الرغم من أن التطورات الأولية في تونس ومصر أدت إلى التفاؤل، إلا أن الأحداث المأساوية لاحقًا في سوريا وتونس وأماكن أخرى أيقظت المخاوف من العودة إلى الحكومات الاستبدادية، والدول الفاشلة والحروب الأهلية. ومع عدم تغير موقف مجلس الأمن فيما يتعلق بسوريا، فإن البلدان المجاورة، بما فيها تركيا، تواجه خطر عدم الاستقرار. ومع أن الاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة وروسيا يمثل خطوة رئيسة نحو تدمير أسلحة النظام السوري الكيميائية، إلا أنه فشل في معالجة الصراع نفسه. على هذا النحو، لا تزال التداعيات غير المباشرة للصراع في سوريا تهدد جيرانها. هذه الورقة تلقي الضوء على الطبيعة الحرجة للوضع، ودور المجتمع الدولي في إيجاد حل للصراع الدائر.

### الربيع العربي وعواقبه

مع أن من البدهي أن الاندلاع المفاجئ للربيع العربي في عام 2011 لم يكن متوقعًا، إلا أن بعض علماء نظرية العلاقات الدولية يعتقدون أن علامات التمرد من الأسفل إلى الأعلى كانت حاضرة في الشرق الأوسط منذ بداية الألفية الجديدة(1). إنَ الانتفاضات العربية كانت سريعة ومكثفة، وانفجارًا تزامن مع اضطرابات شعبية عمت العالم العربي الذي توحّد والتفّ حول وسائل إعلام عابرة للحدود والهوية المشتركة. كما أن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة –بما في ذلك القنوات الفضائية، وشبكة الإنترنت والهواتف المحمولة الرخيصة– مكّن شعوب الشرق الأوسط وجعلهم يتواصلون مع بعضهم بعضًا إلى درجة أن الشارع العربي، مع تأثير وانتشار الموجة الثالثة من الديمقراطية(3)، أصبح لاعبًا إستراتيجيًّا جديدًا في السياسة في المنطقة.

اندلعت الانتفاضات العربية منذ أكثر من عامين ونصف العام ضمن سياق "الحرب

رؤية تركية
2014 - 11
180 - 171

الباردة" التي استقطبت المنطقة إلى "محور المقاومة" الذي تقوده إيران وسوريا وحزب الله و(حتى وقت قريب) حماس، و'محور الاعتدال' الذي يتألف من الدول العربية المتحالفة مع الولايات المتحدة وإسرائيل(3). هذه 'الحرب الباردة' الجديدة وازنت بين التفاعلات الإقليمية للقطبين الكلاسيكيين اللذين تجاهلا الرأي العام العربي، ومن ثَمَّ هيأت الظروف للشارع العربي للتعبير عن الغضب ضد قادتهم المستبدين.

على مدى العامين ونصف العام الماضي، أدى واقع انتفاضات الربيع العربي إلى نتائج متفاوتة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط

على مدى العامين ونصف العام الماضي، أفرزت انتفاضات الربيع العربي نتائج متفاوتة في منطقة الشرق الأوسط برمتها. ويبدو أن الأمل والاعتقاد بأن الثورات العربية سوف تسفر عن ظهور ديمقراطيات قد تلاشى الآن بين المجتمع الدولي(4). وعلى الرغم من أنه كان هناك بعض التفاؤل عندما أظهرت الأحداث في تونس أن الصحوة العربية ستوجه في الاتجاه "الصحيح"، إلا أن الأحداث المأساوية لهذا العام في مصر وسوريا، وإلى حد ما في تونس وأماكن أخرى، قد أثبتت أن هناك أيضًا إمكانية للعودة إلى الدكتاتورية، والملكيات أو حتى انهيار الدولة واندلاع الحروب الأهلية. إن عدم وضوح الرؤية في المنطقة إلى جانب الاضطرابات والمطالب الشعبية بإدارة اقتصادية وسياسية أفضل سرعت من حدة المنافسة الإقليمية والعالمية، والتي ربما تسفر عن تحالفات ومنافسات جديدة. الوضع الحالي غيّر بلا شك طبيعة سياسات القوة بين كل من اللاعبين العرب وغير العرب في المنطقة. بل وأبعد من ذلك، جعل وتيرة التكيف مع الواقع الجديد لقوة الشارع العربي، الصراع على النفوذ بين الجهات الفاعلة الإقليمية وغير الإقليمية أكثر صعوبة من أي وقت مضى، إلى درجة أن بعض القوى الإقليمية الكبرى-مثل إيران وإسرائيل والقاعدة- تُركت في مواجهة

التداعيات الأخيرة في المنطقة. والآن ازداد هذا الصراع على النفوذ تعقيدًا، ففكرة المحورين المتناقضين مع بعضهما بعضًا في الشرق الأوسط لم تعد ذات جدوى. ولم تعد شروط الموالاة في المحاور السابقة تخضع للهوية أو العرق أو الدين، ولكن أصبحت تخضع للمخاوف الجيوسياسية.

في أعقاب تدخل حلف الناتو في ليبيا والمخاوف الروسية اللاحقة، ظهرت أنواع مختلفة من التعاون والصراع في أثناء الحرب الأهلية السورية بين محورين متعارضين: المحور الذي تقوده إيران والذي يتلقى الدعم السياسي الروسي والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. لقد خلقت الظروف التي لا يمكن التنبؤ بها في الشرق الأوسط تحت تأثير الربيع العربي المتوقف، فرصًا للتعاون ليس فقط بين القوى الخارجية المتنافسة ولكن أيضًا بين القوى الإقليمية المتنافسة(5).

واليوم، استفادت حركات مضادة للثورة من فراغ السلطة في بعض دول الشرق الأوسط نتيجة الربيع العربي المتوقف(6). وفي بعض الأماكن، كثفت الجماعات المتطرفة من حملاتها، وقاومت الرغبات الشعبية بالحكم الرشيد لصالح أجندات متطرفة(7). هذه هي الصورة الحالية، على سبيل المثال، في الجزء الشمالي من سوريا(8)، ومناطق أخرى من الشرق الأوسط. كما استفادت بعض الدول الإقليمية أيضًا من استمرار الصراع في ملء فراغ السلطة، ومن ثَمّ وسعت من نطاق المنافسات الإقليمية بمساعدة عملاء يعملون في تلك البلدان التي تعاني من الصراعات. في مصر، الفجوة الناتجة بين الرغبة الشعبية في ظروف معيشية أفضل والواقع (الفشل الواضح) لحكم الإخوان المسلمين أدى إلى أحداث مؤسفة(9).

والآن ظهور مخاوف أمنية غير تقليدية، يعيد تكوين تحالفات إقليمية ويزيد من احتمالات التعاون القائم على المصالح. فمنذ أن وجدت هذه التهديدات الأمنية الجديدة أرضًا خصبة في الدول الفاشلة مثل سوريا، أصبحت مصدر قلق كبير بالنسبة لبعض أعضاء المحاور المعارضة. في هذا الصدد، تصوير استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا على أنه تهديد أمني عالمي كبير جعل فكرة التعاون واقعًا لا مفر منه، حتى بين أعضاء المحاور المتنافسة. حدث هذا التعاون الأخير لمنع انتشار واستخدام الأسلحة الكيميائية، التي هي أحد نتائج الحرب الأهلية بتداعياتها الأمنية السلبية. أيضًا لا يبدو أن محاولة المجتمع الدولي الذي لا يزال منقسمًا بين المحورين المتنافسين، في فرض أجندة خاصة على منطقة الشرق الأوسط، تستطيع حل النزاع ووضع حد لمعاناة الناس على أرض الواقع في الحالة السورية. أيضًا المعضلة الأمنية المعقدة في الشرق الأوسط قد أدت إلى المزيد من الشكوك، فكل من الدول الإقليمية والقوى الخارجية تجد صعوبة في التكيف مع البيئة 'المتدهورة' والمتغيرة بسرعة كبيرة، وهي حقيقة تنطبق على تركيا أيضًا.

## قرار تركيا بدعم الشارع العربي والمطالب الديمقراطية في سوريا

خلال العقد الأخير الذي شهد ظروفًا غير مستقرة في الشرق الأوسط، واجهت

تركيا تحديات للحفاظ على مكانتها في المنطقة. فقبيل اندلاع الربيع العربي، سعت أنقرة للعمل تماشيًا مع "الأمن التعاوني" في منطقة الشرق الأوسط من خلال الإمكانات المادية والفكرية التي تطورت على مدى العقدين الماضيين. وخلال ذلك الوقت، تحسنت -مؤقتًا- علاقات تركيا مع جيرانها نظرًا لإنشاء منطقة للسلام في الجنوب والشرق، والتركيز على التعاون من خلال إدخال آليات اقتصادية وثقافية على أساس التوازن بين العقلانية والسلطة(10). أدت هذه التطورات إلى توجيه اتهامات لتركيا بأنها تخلت عن سياسة التغريب التي تعود لثمانين عامًا لصالح التعاون مع "محور المقاومة". ومع ذلك، بعد وقت قصير من اندلاع الثورات العربية، فإن تركيا التي أطلقت عدة مبادرات للتسويق لنفسها على أنها بلد إسلامي ديمقراطي ناجح، انحازت لمطالب الشعوب العربية المطالبة بالديمقراطية، وبدأ منذ ذلك الحين يُنظر إليها كجزء من تحالف غربي حديث. على الرغم من الاتهامات الظالمة التي توجه إلى تركيا على أنها جزء من "محور المقاومة"، إلا أنه اتضح فيما بعد أن أنقرة لاعب غير عربي مؤثر وقادر على العمل باستقلالية لكن ليس بعيدًا عن الملامح العامة لـ"محور المعتدلين" الذي يشمل مختلف الدول العربية الشريكة.

ظهور مخاوف أمنية غير تقليدية يعيد تكوين تحالفات إقليمية ويزيد من احتمالات التعاون القائم على المصالح

وحتى تكشف الأحداث في ليبيا وسوريا، اتضح أن الوضع ليس بالسهل. ففي الحالة الليبية، أعطت أنقرة بعد قليل من التردد، الضوء الأخضر لعمليات حلف شمال الأطلسي ضد نظام القذافي. وفي سوريا، بعد أن أخفقت في إقناع نظام الأسد بإجراء إصلاحات تتفق مع مطالب الشعب السوري واستخدام النظام للعنف ضد شعبه، قررت أنقرة الوقوف إلى جانب قوى المعارضة. منذ ذلك الحين، تعرضت تركيا لتهديدات أمنية مادية وغير مادية على حد سواء(11). إذ تدفق إليها ما يقرب من 500 ألف لاجئ حتى الآن، وتم إسقاط طائرة تركية، وتكرر انتهاك الحدود وسقوط قذائف هاون، وبالطبع فإن هذه الهجمات الإرهابية صدرت عن نظام الأسد. إن التهديدات التي تواجهها تركيا الآن هي من تداعيات الحرب الأهلية السورية الدائرة حاليًا. فمنذ بداية الأزمة السورية، رأت أنقرة أن المشكلة يمكن حلها بإزالة الأسد من السلطة(12)، ولم تكن تركيا بمفردها التي ترى هذا، لذا قررت الانضمام إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة والذي لا يضم فقط دول حلف شمال الأطلسي ولكن أيضًا يضمّ أعضاء في مجلس التعاون الخليجي وعددًا من دول الجامعة العربية. وعقب إسقاط طائرة تركية شاركت تركيا حلفاءها في الغرب، الشعور بالقلق من النظام السوري، ومن ثَمّ كانت هناك ضرورة لنشر منظومة باتريوت لحلف شمال الأطلسي في الجزء الجنوبي من البلاد على أنها آلية ردع مهمّة(13).

على كل حال، يمكننا القول إن الرؤى الإستراتيجية لكل من أنقرة وحلفائها الغربيين كانت متشابهة في بداية الحرب

الأهلية السورية. فمعظم العواصم الأوروبية الأطلسية رأت أن الأزمة السورية لا يمكن حلها دون الإطاحة بالأسد. ومع ذلك، اختلفت أنقرة وحلفاؤها حول كيفية تحقيق هذا الهدف وحول الوسائل التي يمكن استخدامها. ونظرًا لطول الحدود التركية السورية المشتركة التي تبلغ 900 كم، فقد كانت تركيا عرضة لجميع أنواع التهديدات الإرهابية من النظام الحالي في دمشق. وحتى الآن، تحاول أنقرة شرح مخاوفها الحالية والمستقبلية جراء استمرار الحرب الأهلية لفترة طويلة في سوريا. الأسوأ هو أن هناك عدة سيناريوهات تتعلق بسوريا ما بعد الصراع، أحدها يظهر الآن في الصراعات التاريخية المرتبطة بالانقسامات العرقية والدينية التي تزعزع استقرار الشرق الأوسط. وتعتقد كل من الحكومة والمعارضة في تركيا أنه إذا استمر الصراع في سوريا، فإن تفكك البلاد هو احتمال لا مفر منه. مثل هذا السيناريو سيكون النتيجة الأكثر سوءًا في سياق الأمن التركي. وفقًا للاعبين في تركيا، الخيار الثالث غير المرغوب فيه سيكون إخفاق المجتمع الدولي في حل الأزمة -الإخفاق في التدخل والمساعدة على تشكيل حكومة انتقالية- وترك سوريا لمصيرها. ووفقًا لحسابات أنقرة وتنبؤاتها، فإن "لبننة Lebanonization" الصراع الدائر بالقرب من حدود تركيا يمكن أن يكون نتيجة لا مفر منها لمثل هذا السيناريو(14).

حاليًا توضح حكومة حزب العدالة والتنمية موقفها حول الشرق الأوسط وعلى وجه الخصوص حول سورية، حيث تقوم سياستها الجديدة على القيم الأخلاقية وليست المصالح. وتقول الحكومة إنه من الواجب الأخلاقي الانحياز إلى المجتمع الدولي، الذي عليه أيضًا مسؤولية أخلاقية في مساعدة الشعب السوري. كما بررت حكومة أنقرة قبولها للاجئين السوريين على أساس أنه

**معظم العواصم الأوروبية الأطلسية رأت أن الأزمة السورية لا يمكن حلها دون الإطاحة بالأسد. ومع ذلك، اختلفت أنقرة وحلفاؤها حول كيفية تحقيق هذا الهدف وحول الوسائل التي يمكن استخدامها**

جزء من سياسة الباب المفتوح التقليدية في تركيا. وبما أنها تواجه تهديدات إرهابية يقوم بها النظام السوري، تؤكد الحكومة الحالية ضرورة مواجهة الأزمة وحل الأسباب الجذرية لها. وخلال زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى الولايات المتحدة لمناقشة العلاقات بين البلدين، أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أنه يجب أن تكون هناك حكومة انتقالية في سوريا لا يكون الأسد جزءًا منها. وفي أعقاب زيارة أردوغان للولايات المتحدة، كانت توقعات الحكومة التركية مرتفعة بخصوص إجراء مفاوضات دبلوماسية في المستقبل للمساعدة على تشكيل حكومة انتقالية سورية وفقًا لمحادثات جنيف في العام الماضي. الا أنه في اجتماع الولايات المتحدة وروسيا لاحقًا، وصلت مسألة تشكيل حكومة انتقالية، سواء في وجود الأسد أو بدونه، إلى طريق مسدود. وبعد إخفاق عقد محادثات جنيف2

وكشف تقرير الأمم المتحدة في 21 أغسطس عن استخدام أسلحة كيماوية في سوريا، أدت الضغوط العسكرية للولايات المتحدة إلى اعتراف نظام الأسد بحيازة أسلحة كيميائية. وعلاوة على ذلك، قرر نظام الأسد الخضوع لضغوط ودعوات الولايات المتحدة لتفكيك الأسلحة الكيماوية، واختار الانضمام إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن طريق قبول شروط الصفقة المبرمة بين الولايات المتحدة وروسيا. ووفقًا لشروط هذه الصفقة، من المتوقع أن يتخلص النظام السوري من الأسلحة الكيميائية بحلول منتصف عام 2014.

تحاول أنقرة لفت انتباه المجتمع الدولي إلى معاناة الشعب السوري بينما الاتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا يركز على القضاء على الأسلحة الكيميائية في سوريا

قبل استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، توقعت الحكومة التركية أن يساعد المجتمع الدولي في تشكيل حكومة انتقالية في سوريا، بدون الأسد، الذي يُعتقد أنه المسؤول عن الفظائع التي ارتكبت في البلاد. وقد رحبت الحكومة التركية بقرار الأمم المتحدة بشأن قضية الأسلحة الكيميائية السورية. كما أجمع الجميع على أن القرار يعد خطوة مهمّة، ودليلًا على الإجماع داخل مجلس الأمن حول سوريا منذ بداية النزاع. ومع ذلك، وجدت أنقرة القرار غير كاف لوقف أعمال العنف الجارية في سوريا، لأنه لم يحد من استخدام النظام السوري للأسلحة التقليدية، ولم يهدد باستخدام القوة العسكرية ضد دمشق في حال عدم الامتثال للقرار(15). وبما أن اتفاق الولايات المتحدة وروسيا بشأن الأسلحة الكيميائية لم يتعامل

مع تدمير صواريخ سوريا البالستية (سكود Scud B-C، وصواريخ M-600 و-SS 21) وغيرها من آليات التسليم، فقد رأت أنقرة أن الهدف القادم لهذه الأسلحة سيكون تركيا نفسها. لذا فإن أنقرة تأخذ احتياطاتها ضد الصواريخ البعيدة والقصيرة المدى بنشر منظومة باتريوت لحلف شمال الاطلسي على طول الحدود الشرقية والجنوبية للمرة الأولى. وستبقى هذه المنظومة لمدة عام فقط، كإجراء استباقي للهجوم السوري المحتمل. لكن الصفقة المبرمة بين الولايات المتحدة وروسيا، ألزمت المجتمع الدولي بالاعتراف بنظام الأسد كشريك شرعي في عملية نزع السلاح في سوريا، لأنه سيكون موجودًا في السلطة حتى تفكيك المخزونات الكيميائية بحلول منتصف عام 2014. وهذا ما يجعل من الصعب موافقة النظام السوري على متطلبات خارطة الطريق لجنيف2 تمشّيًا مع رغبات الغرب. وعلاوة على ذلك، وبناءً على اتفاق الأسلحة الكيميائية، فإن نظام الأسد اكتسب غطاءً سياسيًّا ومُنح حصانة لاستخدام القوة ضد المتمردين، ومواصلة استخدام الأسلحة التقليدية التي أدت بالفعل إلى مقتل أكثر من مئة ألف شخص. ومع أن نجاح هذا الاتفاق سيعود بالفائدة على تركيا؛ من حيث نزع السلاح ومنع الانتشار النووي وإزالة أي تهديد محتمل لأنقرة من النظام أو أي منظمة إرهابية داخل سورية، إلا أنه لا يتعامل مع الوسائل التي تمكن نظام الأسد من مواصلة الصراع، والذي قد يمتد إلى تركيا. وعلى الرغم من صعوبة إقناع الأطراف الفاعلة في سوريا بالجلوس على طاولة المفاوضات وتسوية النزاع من خلال التفاوض، إلا أن تركيا رحبت بالصفقة الأميركية الروسية في يونيو 2012 والتي تتضمن إقرار خريطة لانتقال سياسي في سوريا. وبينما تختلف أنقرة وموسكو حول كيفية حل الأزمة السورية، فإن الحكومة التركية ترى أنه لا يمكن حل القضية دون موافقة الاتحاد الروسي. وصرح المسؤولون الأتراك أنه لابد من دعوة إيران للمشاركة في المفاوضات من أجل حل المأزق الحالي في سوريا، في ضوء أن طهران جزء من

**الصفقة المبرمة بين الولايات المتحدة وروسيا، ألزمت المجتمع الدولي بالاعتراف بنظام الأسد كشريك شرعي في عملية نزع السلاح في سوريا، لأنه سيكون موجودًا في السلطة حتى تفكيك المخزونات الكيميائية بحلول منتصف عام 2014**

النزاع عن طريق الحرس الجمهوري ووجود حزب الله على الأرض.

## الخاتمة

إذا لم يقم المجتمع الدولي بدوره في سوريا، بعيدًا عن الاتفاق الأمريكي الروسي بشأن الأسلحة الكيميائية، أو يتخذ الإجراءات اللازمة لوقف إطلاق النار، والتي تتضمن تشكيل حكومة انتقالية، فإنه من المحتمل أن تكون تركيا عرضة لتهديدات إرهابية على طول الخط الحدودي مع سوريا الذي يبلغ طوله 900 كيلو متر. أما بالنسبة للتطورات غير المتوقعة، فإن نظام الأسد قد

يستخدم القدرات العسكرية التقليدية ضد تركيا، الأمر الذي من شأنه اختبار مصداقية الولايات المتحدة/ الناتو في الردع.

وتعتقد بعض الشخصيات البارزة من ذوي الخبرة في المفاوضات الدولية في الصراعات السياسية الكبرى، مثل وزير الخارجية السويدي كارل بيلدت أن الأسد سيرحل في نهاية المطاف. وفي الوقت الراهن، تحاول أنقرة لفت انتباه المجتمع الدولي إلى معاناة الشعب السوري، وكيف أن الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن القضاء على الأسلحة الكيميائية في سوريا يمكن أن يوفر حماية في المستقبل من الفظائع التي يرتكبها نظام الأسد حاليًا. في هذا الصدد، تواصل أنقرة توضيح أن هذه القضية لا يمكن حلها إلا بعلاج المجتمع الدولي للأسباب الحقيقية للحرب الأهلية السورية التي طال أمدها.

## المصادر والمراجع:

(1) مارك لينك، الانتفاضة العربية: الثورات التي لم تنته في الشرق الأوسط الجديد، March Lynch، The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East; (New York: Public Affairs Books Group، 2012)، pp.1-257.

(2) صموئيل هنتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين Samuel Huntington، The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century (Norman: University of Oklahoma Press، 1991)، p.101.

(3) كاترينا دالاكورا، عامان على الانتفاضات العربية، الأيدولوجية، والطائفية وتغير ميزان القوى في الشرق الأوسط Katerina Dalacoura، "The Arab Uprisings Two Years On: Ideology، Sectarianism and the Changing Balance of Power in the Middle East"، Insight Turkey، Vol. 15، No.1، (Winter 2013)، pp. 75-89.
See: also; Daniel L. Byman and Kenneth Pollack، "The Changing Balance of Power in the Middle East"، Keeneth M. Pollack، Daniel L. Byman، Akram Al-Turk، Pavel Khaikh Baev، Ibrahim Sharqieh، Ömer Taşpınar، Shibley Telhami، Sarah E. Yerkes، Michael S. Doran، Khaled Elgindy، Stephen R. Grand، Shadi Hamid، Bruce Jones، Suzanne Maloney، Jonathan D. Pollack، Bruce O. Riedel، Ruth Hanau Santini، Salman Shaikh (eds)، The Arab Awakeening، (Washington DC: Brookings Institution Press، 2011)، pp.243-249.

(4) حول وجهات النظر المتفائلة والمتشائمة بشأن تطور الربيع العربي. انظر شيري بيرمان، "وعد الربيع العربي: في التنمية السياسية، لا ربح بدون ألم"، الشؤون الخارجية (يناير / فبراير 2013)، سيث G. جونز،" سراب الربيع العربي: تعامل مع المنطقة التي تمتلكها وليس مع المنطقة التي تريدها"، الشؤون الخارجية، (يناير/ فبراير 2013)،
About the optimistic and pessimistic views about the evolution of the Arab Spring. See: Sheri Berman، "The Promise of the Arab Spring: In Political Development، No Gain Without Pain"، Foreign Affairs، Vol.92، No.1، (January /February 2013)، pp.64-74. Seth G. Jones، "The Mirage of the Arab Spring: Deal with the Region You Have، Not the Region You Want"، Foreign Affairs، Vol.92، No.1، (January /February 2013)، pp.55-63.

(5) على سبيل المثال، ليست أمريكا وإيران منخرطتين بشكل مباشر في العديد من القضايا، لكن من خلال إدراك أن لطهران تأثيرًا في موضوعات: مثل أفغانستان والعراق وسوريا والإرهاب الدولي- يمكن لواشنطن محاولة بناء علاقة مع إيران، كما تحاول الآن مع ملف طهران النووي المثير للجدل. واليوم، أصبح التعاون القائم على مسألة الأمن بين الدول من التحالفات المتعارضة أكثر احتمالًا للحدوث في ظل هذه الظروف غير المستقرة الحالية في الشرق الأوسط. على سبيل المثال، مسألة الجماعات

المتطرفة المرتبطة بتنظيم القاعدة في سوريا، وأعضاء التحالفات المتعارضة، -مثل إيران وإسرائيل إلى جانب روسيا والولايات المتحدة- يمكن أن تتوصل إلى سبل لفهم مشترك قد يؤدي بدوره إلى التعاون. ومن ثَمّ يمكن للمرء أن يتوقع أن يرى أنواعًا جديدة من التكتلات في ظل ظروف الشرق الأوسط المضطربة على الرغم من وجود خلافات حادة بين الدول المتنافسة في المنطقة. انظر: بيل كلر، Bill Keller، "The Missing Partner"، New York Times ' الشريك المفقود"، نيويورك تايمز، 17 سبتمبر 2013، ص7. في هذا الصدد، القرار الأخير لتفكيك ترسانة سوريا من الأسلحة الكيميائية يمكن أن يكون مثالاً آخر على تحقق التعاون القائم على الأمن بين الدول المتنافسة في الشرق الأوسط.

(6) على مدار عامين ونصف العام، كانت استجابة إدارة أوباما للأزمة السورية تقوم على النهج من أعلى إلى أسفل والذي يهدف في نهاية المطاف إلى الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد من السلطة من خلال الوسائل الدبلوماسية. إذن الولايات المتحدة ترى أن الشروط اللازمة للانتقال السلمي إلى الديمقراطية يمكن أن تتحقق. ومع ذلك، بسبب استمرار الانقسامات السياسية، أخفقت الوساطة الدبلوماسية في تحقيق النتائج المرجوة. لقد أسفرت الحرب الأهلية في سورية عن مقتل ما يقرب من 120،000 شخص. كما أدى التقاعس الأميركي إلى زيادة أعداد المتطرفين داخل سوريا، ولم تعد الولايات المتحدة حريصة على سماع نداءات المعارضة السورية. وخلال اجتماع مع نظرائهم الأمريكيين -الرئيس الأميركي باراك أوباما ووزير الدفاع جون كيري -في مايو 2013، أبلغ المسؤولون الأتراك الوفد الأميركي أن نقص المساعدات الأمريكية للمعارضة السورية سيغذي التطرف لأن المعارضين في صفوف المواجهة أصبحوا يعتقدون أن الغرب تخلى عنهم، انظر Turkey's Spymaster Plots His Own Course' on Syria"، "وول ستريت جورنال" 11-13 اكتوبر، 2013، الصفحات 10-11. كتب أندرو ج. تابلر أن ثمن التقاعس في سورية باهظ التكلفة، وسيجعل العديد من الجماعات المسلحة تطلب الدعم من مصادر أخرى، بما في ذلك السلفية الجهادية الممولة من الكويت وليبيا وقطر والسعودية. انظر: أندروج. تابلر "انهيار سوريا وكيف يمكن أن توقفه واشنطن"، الشؤون الخارجية، المجلد 92، رقم 4، (يوليه-أغسطس 2013)، ص92.

(7) نفس المصدر Andrew J. Tabler، "Syria's Collapse…"، ibid.

(8) سوريا الآن أصبحت ساحة تدريب للمقاتلين الأجانب وصورة مصغرة للصراع الطائفي. في العام الماضي، تزايدت أعداد المقاتلين الأجانب الذين يحاولون الإطاحة بالأسد وإسناد السلطة إلى المتمردين ومؤيديهم داخل المنطقة وخارجها. هؤلاء المقاتلون يكتسبون خبرة في القتال وصنع القنابل، والدعاية والاستخبارات المضادة. ومن ثَمّ، موقف سوريا الحالي يساعد على تغذية التطرف، على غرار أفغانستان في الثمانينيات. في هذا السياق، فإن الولايات المتحدة وأوروبا -وفقًا لسيث G. جونز- مضطرتان للتركيز على الإطاحة بنظام الأسد في أسرع وقت ممكن. انظر سيث G. جونز، "تصاعد وتيرة الجهاد في سوريا"، 'Survival، مجلد 55، رقم 4، (أغسطس/ سبتمبر 2013).

(9) Jack A. Goldstone، "Understanding the Revolutions of 2011: Weakness and Resilience in Middle Eastern Autocracies"، Foreign Affairs، Vol.90، No.3، (May / June 2011)، pp.8-16.

(10) Emile Hokayem، "Syria's Uprising and the Fracturing of the Levant"، Adelphi Paper 438، The International Institute for Strategic Studies، Routledge، (May 2013)، pp.105-148.

(11) Irem Kaya، "Gul to Push for thougher Attitude against Syria at UN"، Sunday's Zaman، 22 September، 2013، p.4.

(12) وفقًا لوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، كانت تركيا أول دولة توظف وسائل سلمية في محاولة حل الأزمة السورية. وفي مقابلة مع صحيفة زمان اليوم Today's Zaman ، صرح داود أوغلو أن جهود الوساطة التركية التي بدأت قبل 10 سنوات عندما حاولت أنقرة إقناع النظام السوري بالسماح للمعارضة أن يكون لها صوت مسموع في سياسة البلاد - لم تسفر عن أي نتيجة، ويرجع ذلك أساسًا إلى حقيقة أن نظام الأسد، منذ ذلك الحين، لم يهدف إلى خلق ظروف ملائمة للسلام، واختار بدلاً من ذلك قمع المعارضة من خلال جميع الوسائل العسكرية. ووفقًا لداود أوغلو، فإن نظام الأسد، استخدم بالفعل القنابل والصواريخ والأسلحة الكيماوية ضد شعبه، وخسر أي مصداقية كشريك موثوق به في الوساطة. انظر: "Davutoğlu: Syria will Bear Consequences if it Retaliates"، Today's Zaman ، 19 سبتمبر 2013، ص1-4.

(13) "دعم الناتو لتركيا، منظمة حلف شمال الأطلسي

NATO Support to Turkey: Background and Timeline"، North Atlantic Treaty Organization، ht t p : / / www. n ato. i nt / cps /en /nat o l i ve /topics_92555.htm?، last visited on 2 September 2013.

(14) علي حسين باكير، سوريا تذهب إلى كابوس، الوضع الحرج والسيناريوهات المحتملة، Ali Hussein Bakeer، "Suriye'de Kabusa Dogru? Suriye'nin İçinde Bulunduğu Kritik Durum ve Olası Senaryolar"، USAK Raporları، No.13–01، (Şubat 2013)، pp.1–47.

(15) "داود أوغلو: قرار الأمم المتحدة بشأن سوريا مهمّ ولكنه غير كاف"، زمان اليوم، Davutoğlu: UN Resolution on Syria important but Insufficient"، Today's Zaman، 30 September 2013، pp1–4.